خاصةً عبر تلك الأقنية (التغطية التلفزيونية الرئيسية وأخبار مجلات التابلويد الواسعة الإنتشار) حيث يكون "الرأي العامّ" عرضةً كالعادة لعملية دائرية من اثبات الذات تهدف إلى بلورة ومراقبة وبالتالي فرض طغيان تلك المواقف المقبولة (المساندة للحرب).[٧] ولكن مايزال من الممكن قراءة علامات تلك الأوقات كأعراض باثالوجية عصابية تشير، ليس تماماً إلى انزياح جذري و حتمي - كما يريد بودريار - لأشكال المعرفة و الإدراك، بل إلى انتهاكات خاصّة ناتجة عن قوة الدولة التدخّلية والضغوطات المفروضة على مختلف الأقنية المفتوحة (جدلاً) للحوار الديموقراطي.

إنني استحضر هنا بالطبع فرضية يورغن هابرماس حول "حالة الكلام المثالية" وهي فكرة اجرائية (بالمعنى الكانطي) لايمكن التوصّل إليها في ظلّ الظروف الحالية، لكنها تحمل في طياتها ارهاص الحوار **الحقيقي** - والتي يمكن للحقيقة من خلالها أن تنبثق في نهاية المطاف البحثي.[٨] إذ إن السير وفقاً لهذا المعيار، يفترض هابرماس، يتيح لنا تقدير مدى التشويهات، المصالح المرسومة، الضغوطات الإبتزازية، آليات الرقابة، غياب التكافؤ في الوصول إلى مصادر المعلومات، وما إلى ذلك، مما يؤسس الإختلاف ـ الإختلاف النقدي - بين الديموقراطية الليبرالية بوصفها فلكاً للتبادل الجمعي المتنور وبين "الديموقراطية الليبرالية" بوصفها شعار يخدم فريق العمل الأيديولوجي هذا أو ذاك. لولا ذلك (يقترح هابرماس) لن تكون ثمة فسحة لاستحضار معايير الحقيقة أو المشروعية الحوارية خارج الشروط ـ بغض النظر عن كونها مزيفة أو مشوهة - التي يفرضها نظام معطىً من معتقدات وقيم الإجماع.

في أبحاثه الأخيرة يعتمد هابرماس مايمكن اعتباره موقفاً قريباً جداً من رورتي وفيش و غيرهم من ممثلي مايسمّى "بالإنعطافة اللغوية". بمعنى آخر، إنه يعكس تأثير الطروحات الأخيرة المضادّة للتأسيس إلى حدّ يصف فيه مشروعه كنموذج من "البراغماتية الماورائية"، وهو نمط يتقيّد بالتقليد الكانطي في **النقد الأيديولوجي**، لكنه يفعل ذلك في ظلّ معرفته بأنّ ركائز